اوراق سياسية

قراءه تحليليه في المفهوم الروسي للامن الجماعي في منطقة الخليج

ا. د . عامر حسن فياض

ا. د . محمد كريم كاظم

طلبت سفارة روسيا الاتحادية في جمهورية العراق من وزارة الخارجية العراقية / دائرة اوربا ترجوها نقل دعوتين بأسم السيد فينالي نعومكين رئيس معهد الاستشراق لدى اكاديمية العلوم الروسية للمشاركة في(الطاولة المستديرة) من اجل نقاش المفهوم الروسي للامن الجماعي في منطقة الخليج والتي عقدت في 18. 19 ايلول 2019 في مدينة موسكو بحضور كل من أ.د.عامر حسن فياض عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين وأ.د. محمد كريم كاظم رئيس هيئة تحرير مجلة قضايا سياسية/كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين ونرى من الضروري بعد ان شاركنا في الطاولة ان نبحث بما يأتي:

. اولاً : نص المفهوم الروسي للامن الجماعي في منطقة الخليج موضوع الطاولة

ثانياً: مدخل نظري لمفهوم الامن الجماعي

ثالثاً : قراءة تقويمية (تحليلية) لنص المفهوم الروسي للامن الجماعي

رابعاً : خلاصة ورؤية عراقية للمفهوم الروسي

اولاً : نص مفهوم روسيا للأمن الجماعي في منطقة الخليج

إن ضمان الأمن في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية، يُعد أحد المشكلات الإقليمية الرئيسية في عصرنا. ان الهزات العسكرية . السياسية في السنوات الأخيرة في

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والنمو السريع للتهديد الإرهابي في هذا الجزء من العالم، حيث تتركز الاحتياطات الضخمة من الموارد الهيدروكرونية، لها عواقب وخيمة على نظام العلاقات الدولية، وكذلك على الاقتصاد العالمي، وقبل كل شيء، على أمن الطاقة.

على مدى العقود الماضية، لم ينخفض التوترفي منطقة الخليج. وهذا ينعكس سلبا على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وفي العالم. وتضاف بؤر جديدة من التوتر الى البؤر القائمة. وعلى القرب من منطقة الخليج، تشكل مركز كبير لشبكة الإرهاب العابرة للحدود الوطنية.

يتطلب في ظل الظروف الحالية، اتخاذ إجراءات نشطة وفعالة على الصعيدين الدولي والإقليمي، من أجل تصحيح الوضع في منطقة الخليج، ومعافاته، والتغلب على مرحلة الأزمة طويلة الأمد، وتحويل هذه المنطقة دون الإقليم، نحو السلام، وحسن الجوار والتنمية المستدامة.

ترى روسيا، أن فكرة إنشاء نظام أمن في منطقة الخليج، يمكن ان تلعب دورا رئيسيا في تعزيز النشاط السياسي . الدبلوماسي في المنطقة. والكلام يدور بصدد تنفيذ برنامج عمل طويل الأجل لتطبيع الوضع، وتعزيز الاستقرار والأمن، وتسوية النزاعات، وتحديد المعالم والمعايير الرئيسية للنظام المقبل لما بعد الأزمة، وكذلك طرق تنفيذ المهام، ذات الصلة. إن مبادرتنا تطور المقترحات الروسية، التي تم إعدادها في نهاية التسعينات، وجرى استكمالها في أعوام 2004 و 2007 .

يعتمد مفهوم روسيا لضمان الأمن في منطقة الخليج على المبادئ التالية:

. يحظى بالأولوية تراص جميع القوى المعادية للإرهاب المعنية في تصفية بؤرة التطرف الإرهابية في الشرق الأوسط، في إطار تحالف موحد مناهض للإرهاب. وضمان التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة في سوريا واليمن وفي دول المنطقة الأخرى. ويجب ان تقوم إجراءات مكافحة الإرهاب على أساس متين من القانون الدولي، وتحت رعاية مجلس الأمن الدولي. وعلى هذا الأساس، يجب استعمال الأساليب السياسية

والدبلوماسية لتحقيق تسوية النزاعات، وغيرها من القضايا المثيرة للجدل. بهذه الطريقة بالذات، تم النجاح بحل المهام الرئيسية، بشأن تصفية الأسلحة الكيميائية في سوريا.

- يتطلب تعبئة الراي العام في البلدان الإسلامية وغيرها، لمكافحة التهديد الإرهابي بشكل مشترك، بما في ذلك عن طريق بذل الجهود الشاملة في مجال المعلومات.

- ينبغي ان تلتزم جميع الأطراف بالقانون الدولي، وقبل كل شيء، بميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الدولي. ان هدفنا المشترك :هو شرق أوسط ديمقراطي ومزدهر، يدعم السلام والتعايش بين الأديان.

- إن إجراء عمليات حفظ سلام ممكنة فقط على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، أو بناءً على طلب السلطات الشرعية، لدولة وقعت ضحية للعدوان. ومن غير المقبول، استعمال المعايير المزدوجة في هذه القضايا.

- يجب ان يكتسب نظام الأمن في منطقة الخليج طابعا عاما وشاملا، ويقوم على أساس احترام مصالح الأطراف الإقليمية المشاركة، وغيرها، في جميع مجالات الأمن، بما في ذلك العسكرية، والاقتصادية والطاقة. وينبغي ان تُأخذ بالاعتبار على وجه كامل، ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية لبلدان وشعوب المنطقة المحتاجة، لما فيه مصلحة تسوية النزاعات واستقرار المجتمعات.

- تعتبر التعددية بمثابة آلية لمشاركة الأطراف ذات المصلحة في عملية التقييم المشترك للوضع، وتبني القرارات وتنفيذها. ومن غير المقبول ان يُستبعد طرف ما، لسبب أو لآخر.

- يتم إحراز تقدم نحو إنشاء نظام أمني على مراحل، بدءًا من حل المشاكل الاكثر حدة وإلحاحاً. قبل كل شيء، ما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي، وتسوية الأزمات العراقية واليمنية والسورية، وتنفيذ جميع الاتفاقيات المتعلقة بمشكلة برنامج إيران النووي.

- وينطبق مبدأ المراحل، على أتخاذ دول الخليج والمجتمع الدولي تدابير لبناء الثقة، وتوفير ضمانات أمنية متبادلة في المنطقة.

. نظرًا للترابط الوثيق بين المشكلات الإقليمية، يُعتبر إنشاء نظام أمني في منطقة الخليج جزءًا من حل المهام الأمنية في الشرق الأوسط ككل. وفي الوقت نفسه، إن المسالة الرئيسية هي مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وحل المشكلات السياسية الداخلية دون تدخل خارجي، وضمن الأطر الدستورية، ومن خلال الحوار الوطني.

. يمكن بدء العمل الفعلي لإطلاق عملية إنشاء نظام الأمن في منطقة الخليج، من خلال عقد مشاورات، على أساس ثنائي، ومتعدد بين الأطراف ذات المصلحة، بما في ذلك الدول الإقليمية، ومن خارج المنطقة، ومجلس الأمن الدولي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس تعاون دول الخليج العربية. وخلال هذه الاتصالات ينبغي تشكيل مجموعة مبادرة لإعداد مؤتمر دولي حول الأمن والتعاون في منطقة الخليج. ومجموعة العمل مدعوة للاتفاق على الأطر الجغرافية لنظام الأمن المقبل، ودائرة المشاركين فيه، وجدول الأعمال، ومستوى التمثيل، ومكان انعقاد المنتدى المقبل، وكذلك إعداد مشروع قراراته، بما في ذلك تحديد تدابير الأمن والثقة والرقابة.

وتطرح روسيا في هذا السياق، كأفكار أولية تتطلب مناقشة ودراسة إضافية، الآراء التالية في مجموعة تدابير الأمن والثقة والرقابة.

وفيما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج، الدول الواقعة في هذه المنطقة والأطراف خارج المنطقة:

. تؤكد مجمل التزاماتها القانونية . الدولية :على وجه الخصوص رفض استخدام القوة والتهديد بالقوة لحل القضايا المثيرة للجدل، واحترام سيادة ووحدة أراضي دول دون الإقليم، والالتزام بتسوية الخلافات الإقليمية، والحدودية حصرا عن طريق المفاوضات، أو استخدام وسائل سلمية أخرى، وتنفيذ الالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها، بنزاهة.

. تتعهد بالالتزامات المتبادلة الشفافة في المجال العسكري (الحوار بشأن العقائد العسكرية، واجتماعات وزراء دفاع دون الإقليم، وإقامة "خطوط ساخنة"، وتبادل

الإشعارات المسبقة عن إجراء المناورات العسكرية، وتحليق الطيران العسكري، وتبادل المراقبين، ورفض المرابطة الدائمة لمجموعة قوات الدول من خارج المنطقة، في أراضي بلدان منطقة الخليج، وتبادل المعلومات عن شراء الأسلحة وعن القوات المسلحة".

. تعقد اتفاقيات بشأن الرقابة على الأسلحة، تتضمن على سبيل المثال، إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وحظر تكديس الأسلحة التقليدية المزعزع للاستقرار، بما في ذلك المضادات للصواريخ، وتخفيض متوازن للقوات المسلحة من قبل جميع الأطراف.

. في سياق مهام تعزيز نظام عدم انتشار النووي في الشرق الأوسط، فإنها تتخذ على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الخطوات اللازمة لتحويل المنطقة، الى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

. تعقد اتفاقيات بشأن مُكافحة الإرهاب الدولي، والتجارة بالأسلحة، والهجرة غير المشروعة، وتهريب المخدرات، والجريمة المنظمة.

ومع إحراز تقدم في تصميم نظام الأمن، ينبغي البدء في الحديث عن تقليص الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، ووضع تدابير مشتركة لبناء الثقة بين الدول الإقليمية، وغيرها من الدول.

ان المهمة الرئيسية طويلة الأجل، هي إنشاء منظمة الأمن والتعاون في منطقة الخليج، يمكن ان تكون فيها كمراقبين أو أعضاء مراقبين، الى جانب دول الخليج، روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وغيرها من الأطراف المعنية.

ولا يجوز التخلي عن الجهود المبذولة لحل النزاعات المزمنة، وخاصة الفلسطيني . الإسرائيلي، الذي لا يزال واحد من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما يساعد المتطرفين على تجنيد أفراد جدد. وفي سياق تحقيق تسوية عربية إسرائيلية في المستقبل، قد تدخل منظمة الأمن والتعاون في الخليج ، في نظام أمن مشترك على صعيد إقليمي، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن روسيا على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية، لتنفيذ هذه المقترحات وغيرها من المقترحات البناءة، من أجل ضمان أمن مضمون في الخليج.

ثانياً : المفهوم النظري للامن الجماعي

مازال الأمن الجماعي حاجة امنية دولية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لا سيما بعد التطور النوعي والكمي للتهديدات والتحديات التي يتعرض لها عالم اليوم. في قضايا كثيرة تخص الأمن الإنساني، والأمن البيئي، والأمن النووي، والأمن الاقتصادي، والأمن المائي، والأمن الغذائي.

اثبت التجارب خلال العقدين الاولين من القرن الحادي والعشرين ان سمة الصراع ستبقى السمة السائدة في تفاعلات العلاقات الدولية، وان مبادئ الأمن الجماعي يتطلب الالتزام باستراتيجيات التعاون وكحد ادنى استراتيجيات التنافس، وان انتقال الدول لا سيما العظمى من اولوية إستراتيجية الصراع إلى إستراتيجية التعاون والتنافس امر ليس بالهين في المدى المنظور.

ان عدم اكتمال هيكلية النظام الدولي المرتقب، وامعان الدول العظمى في استعراض قوتها الإستراتيجية والشاملة سيجعل العالم امام مخاطر جسيمة بسبب الابتعاد أكثر عن الحاجه الضرورية في بناء نظام امن جماعي جديدة يضمن السلم والأمن الدوليين .

قدمت روسيا مفهومها الخاص، والغرض منه السعي لانشاء آلية تعاون في المنطقة، تقوم على مباديء التعددية والتقيد الصارم بالقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة" وقرارات "مجلس الأمن".

هذه الرؤية الروسية المتمثلة في إنشاء نظام أمن جماعي في المنطقة، الخطوة الأولى هي إنشاء تحالف لمكافحة الإرهاب، ومن المفترض أنه سيشمل: روسيا والولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول الخليج والهند والصين ودول أخرى مهتمة".

وانه من المخطط ايضا اجراء عمليات لحفظ السلام في اطار قرارات مجلس الامن . وان تبدا المعالجه ليس فقط مشاكل الخليج ولكن ايضا مشاكل الشرق الاوسط

ضرورة العودة السريعة للأليات الأمن الجماعي في فض النزاعات والصراعات الدولية، وفي مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه أو ستواجه العالم بعد انم ثبت فشل الجهود الفردية، أو جهود عدد محدود من الدول والمنظمات الدولية في صناعة السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما .

وصعوبات الوصول إلى نتائج قريبه للواقع ، وتصورات قابله للتحقيق في المستقبل البعيد والمتوسط

لان النوايا غير المعلنة التي تعبر عن مصالح فرديه وتحالفات تتقاطع مع أهداف ومضامين ميثاق الأمم المتحدة

ان الامن الجماعي يحتاج الى رويه استراتيجيه تساهم بها الدول ذات العلاقه بما يتلائم مع متغيرات النظام الدولي والاقليمي ويكون نجاح ذلك مرهون في ذلك الفاعلية للدول الكبرى في النظام الدولي

مهم ان تكون هناك قواعد ملزمة للعمل بها بشكل منتظم دون استثناءات، ودون تحيز، أو انتقائية، والقصد من نظام الأمن الجماعي في مفهوم العلاقات الدولية هو مجابهة أية محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة، بواسطة تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم.

عند الحديث عن فكرة الأمن الجماعي لايمكن القول لاوجود لتناقض في المصالح والأهداف بين الدول، ولكن عدم اللجوء للحرب واستخدام القوة الصلبه في ازالة هذا التناقض، وبالتالي على الجميع والدول تحديدا اللجوء إلى التفاهمات السلمية لفض المنازعات والصراعات وتناقض المصالح .

ومن مميزات الامن الجماعي انه يشكل رادع لإيقاف أو تقليل الحروب الإقليمية والدولة .

انه مظلة كبيرة امنة تحتمي تحتها الدول الأضعف.

انه للدول القوية حتى لا تخسر قوتها، ولا تتحمل أعباء خسائر بشرية ومادية جراء-حروب قد تفضي لأرباح أنية ولكنها قد تفضي لخسائر كبيرة في المستقبل القريب. ومن الضروري ان يكون هناك اتفاق دولي عبر المؤسسات التي ينظمها الأمن الجماعي لتحديد الاطراف في أي نزاع مسلح ومن هو المعتدي ، و وضع خطة لإجراءات قابلة لتتحقق.

أن السبب الأول لضعف، وتحلل عصبة الأمم قبيل الحرب العالمية الثانية هو غياب نظام الأمن الجماعي بقوة رادعة، تمنع عدوان الدول فيما بنيها، مما دفع بعض الدول التي حققت تعاظم في قوتها الشاملة للتمدد من خلال العدوان العسكري على غيرها ، وبالتالي اتجه العالم إلى حرب عالمية أخرى مدمرة، ومن هنا جاءت نتائج نهاية الحرب العالمية الثانية لتشير بوضوح إلى الحاجة الماسة لبناء نظام امن جماعي ليمنع حرباً دولية أخرى،

ثالثاً : قراءة تقويمية للمفهوم الروسي للامن الجماعي في منطقة الخليج

توزعت ورقة المفهوم مابين عشرة مبادئ وخمسة التزامات :

تضمن المبدأ الاول ضرورة التراص والتحالف بين جميع القوي المعادية للارهاب في تصفية بؤر التطرف الارهابية في الشرق الاوسط واكد على ان تكون هناك مقدمات تتمثل بتسوية النزاعات وتصفية القضايا المثيرة للجدل وعلى رأسها على سبيل الحصر وليس المثال التسويات السياسية المستدامة في سوريا واليمن دون الاشارة الى تسويات ازمات اخرى وان كانت هناك اشارة في هذا المبدأ الى ضرورة التسويات السياسية المستدامة (في دول المنطقة الاخرى) غافلين تسميه ازمات ومشكلات للمنطقة لاتقل خطورة عن ازمتي سوريا واليمن ابرزها بشكل خاص النزاع العربي الاسرائيلي الذي يتعرض للتجاهل وتسوية القضية الفلسطينية التي تتعرض للتصفية !! على ان تعتمد التسويتين (اليمن وسوريا) على القانون الدولي تحت رعاية مجلس الامن . واستخدام الاساليب السياسية والدبلوماسية

ولقد اهتم المبدأ الثاني في الورقة الروسية متطلب مهم لمكافحة التهديد الارهابي بشكل مشترك الا وهو متطلب تهيئة الرأي العام في البلدان الاسلامية وغيرها وبذل الجهود الشاملة في مجال المعلومات وهو متطلب مهم بلا شك في ذلك .

اما المبدأ الثالث فقد احسن وضع هدف استراتيجي مهم ومشترك للجميع الا وهو تحقيق (شرق اوسط ديمقراطي ومزدهر يدعم السلام والتعايش بين الاديان) وهنا انتبهت الورقة الى ضرورة العناية بالديمقراطية كهدف لتحقيق الامن الجماعي الامر الذي يعني ان مفهوم الادبيات المهتمة بالامن الجماعي لم تكن تنتبه الى العلاقة والتلازم الضروري مابين الديمقراطية والامن .

وبقدر تعلق الامر بالمبدأ الرابع استبعدت الورقة الروسية بحق استخدام المعايير المزدوجة في قضايا الامن الجماعي عندما اكد هذا المبدأ على ان عمليات حفظ السلام تكون ممكنة فقط على اساس قرارات مجلس الامن ذات الصلة وبناءاً على طلب السلطات الشرعية للدول التي تقع ضحية للعدوان دون القبول باستعمال المعايير المزدوجة .

وجاء المبدأ الخامس ليؤكد وجوب اكساب نظام الامن في منطقة الخليج لخاصيتي العمومية والشمولية لتكون مجالات الامن عامة وشاملة لاسيما في الجوانب العسكرية والاقتصادية والطاقة مع تقديم المساعدة الانسانية لبلدان وشعوب المنطقة المحتاجة لما فيه مصلحة تسوية النزاعات واستقرار المجتمعات .

اما فيما يخص المبدأ السادس من المفهوم الروسي فقد تميز بأحتضان خاصيتين هما خاصية التعددية وخاصية مشاركة الاطراف ذات العلاقة جميعاً دون استبعاد اي طرف مهما كانت الاسباب الامر الذي يعني بأن المفهوم يتناسب مع ركن اساسي من اركان الامن الجماعي والمتمثل بعدم استبعاد اي طرف له مصلحة في صناعة الامن والاستقرار والسلام .

وشخص المبدأ السابع ثلاث ازمات مؤثرة سلباً على توفير الارضية الصالحة للامن الجماعي في منطقة الخليج والمتمثلة بأزمات (سوريا واليمن وبرنامج ايران النووي).

بيد ان هذا التشخيص يظل ناقص لانه كما هو حال المبدأ الاول تجاهل ازمات اخرى في المنطقة وعلى رأسها النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع الفلسطيني الاسرائيلي .

واستكمالاً لما اكده المبدأ السابع على المرحلية في انشاء نظام امني فأن المبدأ الثامن خص تطبيق مبدأ المراحل على اتخاذ دول الخليج والمجتمع الدولي تدابير لبناء الثقة اضافة الى توفير ضمانات امنية متبادلة في المنطقة . وكان الاجدى الاشارة في المفهوم الروسي الى ان ايران سبق وان بادرت لدعوة كل بلدان مجلس التعاون الخليجي الى عقد اتفاقيات عدم اعتداء بينها وبين ايران ومازالت هذه الدعوة تكررها باستمرار .

ولعل افضل ما تضمنه المبدأ التاسع من المفهوم الروسي الاشارة الى ان النجاح في انشاء نظام امني في منطقة الخليج هي جزء من حل المهام الامنية في الشرق الاوسط ككل هذا من جانب ومن جانب اخر تضمن هذا المبدأ ضرورة حل المشكلات السياسية الخارجية دون تدخل خارجي وضمن الاطر الدستورية ومن خلال الحوارات الوطنية .

وبالاخير يمثل المبدأ العاشر العمل الفعلي التطبيقي لاطلاق عملية انشاء نظام الامن لمنطقة الخليج عبر اجراءات عملية يتمثل بـ(عقد تشاورات على اساس ثنائي او متعدد) بما في ذلك الدول الاقليمية بمشاركة من خارج المنطقة مع مجلس الامن وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي ومجلس تعاون دول الخليج العربيه) لتنتج تلك المشاورات حصيلة عملية تتمثل بتشكيل مجموعة مبادرة لاعداد مؤتمر دولي حول الامن والتعاون في منطقة الخليج . تلك المجموعة هي التي تضع الاطر الجغرافية لنظام الامن المقبل وتحدد المشاركين وجدول الاعمال ومستوى التمثيل وموعد انعقاد المؤتمر مع اعداد مشاريع قراراته بما في ذلك توفير الامن والثقة والرقابة .

اما بالنسبة للالتزامات التي تلت المبادئ اعلاه فأنها ركزت على ضرورة الالتزامات الاتية والتي طرحتها الورقة كأخطار اولية تتطلب مناقشة ودراسة اضافية تتضمن مجموعة تدابير الامن والثقة والرقابة وهذه الالتزامات بدأت بـ :

. التاكيد على ان كل الاطراف ينبغي ان تلتزم بمجمل الالتزامات القانونية والدولية 1 وبشكل خاص رفض استخدام القوة والتهديد بها واحترام سيادة ووحدة اراضي دول الاقليم والالتزام بتسوية الخلافات حصراً عن طريق المفاوضات واستخدام الوسائل السلمية الاخرى وتنفيذ التزاماتها بنزاهة .

. ان تتعهد الاطراف بالالتزامات المتبادلة الشفافة في المجال العسكري (خطوط 2 ساخنة ، تبادل استشارات ، تحليق طيران ، تبادل مراقبين ، تبادل معلومات عن شراء الاسلحة وعن عديد القوات المسلحة)

. تلتزم الاطراف بعقد اتفاقيات بشأن الرقابة على الاسلحة تتضمن انشاء مناطق 3 منزوعة السلاح وحضر تكديس الاسلحة التقليدية وتخفيض متوازن للقوات المسلحة من قبل جميع الاطراف .

. الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لتعزيز نظام عدم انتشارها في الشرق 4 الاوسط لتصبح الاخيرة منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .

. الالتزام بعقد اتفاقيات بشأن مكافحة الارهاب الدولي والتجارة بالاسلحة والهجرة 5 غير المشروعة وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة .

وفي الختام نخلص الى مايفيد اغناء المفهوم الروسي في منطقه الخليج بملاحظاتنا بعد التاكيد عاى ان المفهوم الروسي للامن الجماعي في منطقه الخليج واضح وشامل وعملي قابل للتطبيق ولكن هناك ملاحظات نرى انها ضرورية تتلخص بما يأتي:

1 - المبد الأول المتعلق بالتراص ضد الإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط يتجاهل تسويه القضية الفلسطينية من أجل تحقيق أمن الخليج عندما أكد على ضرورة التسوية السياسية المستدامة في سوريا واليمن فقط.. بينما نرى ان من غير الممكن تحقيق أمن الخليج وأمن منطقه الشرق الأوسط من دون التسوية السياسية للنزاع العربي لإسرائيلي وضمنة التسوية السياسية للقضية الفلسطينية

2 - أين الولايات المتحدة الامريكية في هذه الورقه؛ في المفهوم الروسي الأمن الجماعي في منطقه الخليج.. انها غير حاضره الأمر الذي يوحي بأن الورقه تجاهلت الولايات المتحدة الامريكيه رغم أنها قوة ذات دور ومصالح ومطامع في المنطقه

فكيف يتم تجاهلها خصوصا وانها قد تكون سببا من أسباب عدم الاستقرار في منطقه الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقه الخليج بشَكل خاص

3 - عندما تكون ايران طرفا في موضوع الخليج وامنه واستقراره او العكس لابد وان تتضمن الورقه إشارة واضحه الي مبادرة إيران لدعوة دول الخليج بعقد اتفاقيه عدم اعتداء ثنائيه او جماعيه مع إيران لان مثل هذه المبادرة تشير الى حسن نيه إيران في تحقيق الأمن الجماعي في منطقه الخليج بحكم دورها المهم والَموثر في هذا الشأن.